## مقتطف الصحف الصهيونية

## الثلاثاء 7 شباط 2023

## عين على العدو الثلاثاء 7-2-2023

**عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.**

**ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية**

**الشأن الفلسطيني:**

- **المتحدث باسم جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 9 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة، كما تعرضت القوات لإطلاق نار."
- **قناة كان العبرية** :في المؤسسة الأمنية يقدّرون بأن حماس لن تطلق بنفسها الصواريخ من غزة رداً على أحداث أريحا، لكن يسود الاعتقاد أنها ستعطي الضوء الأخضر لمنظمات أخرى لإطلاق الصواريخ.
- **يديعوت أحرونوت** :رغم ضغوط "بن غفير" للهدم، تم تأجيل هدم المبنى السكني الكبير في شرق القدس والذي كان من المفترض أن يتم اليوم، إلى موعد غير معلوم، بعد اتصال السفارة الأمريكية والسفراء الأوروبيين بمكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو."
- **حدشوت "بتاخون سدي** :"مسلحون فلسطينيون فتحوا النار نحو قوة عسكرية قرب مستوطنة "شافي شمرون" دون وقوع إصابات.
- **موقع 0404 العبري** :المنطقة التي وقع فيها إطلاق النار قبل قليل قرب مستوطنة "شافي شمرون" هي نفس المنطقة التي قتل فيها الرقيب "عيدو باروخ" في عملية إطلاق النار في أكتوبر 2022.

- **يديعوت أحرونوت :**مجموعة حماس التي حاولت تنفيذ عملية في مطعم عند مفرق "ألموج" قرب أريحا، كانت تضم 4 فلسطينيين وليس 2، حيث وصلوا الأربعة في مركبتين، وبمعجزة فقط بسبب خطأ في السلاح المستخدم في العملية لم تكن هناك مجزرة في المطعم.

**الشأن الإقليمي والدولي:**

- **يديعوت أحرونوت :**أجرى وزير الجيش "يوآف غالانت" مساء أمس مع رئيس الأركان "هرتسي هاليفي" والمدير العام لوزارة الجيش "إيال زامير"، تقييماً للوضع بشأن زلزال تركيا، وأوعز بنقل مستشفى ميداني تابع للجيش، إلى تركيا.
- **قناة كان العبرية :**تحدث الرئيس "هرتسوغ" مع الرئيس التركي "أردوغان" وقال: "نحن متحدون برغبتنا في مساعدة تركيا حسب الضرورة" – شكر أردوغان "إسرائيل" على وقوفها إلى جانب تركيا في الأوقات العصيبة، وأعرب عن تعازيه لعائلات قتلى العملية الأسبوع الماضي في "نيفيه يعقوب."
- **القناة 12 العبرية :**سوريا تنفي أنها طلبت المساعدة من "إسرائيل": كيف يمكن لسوريا أن تطلب المساعدة من "إسرائيل" التي قتلت وشاركت في قتل سوريين في السنوات الأخيرة؟ هذه حملة دعائية من قبل "نتنياهو."
- **إذاعة جيش العدو :**قوة الإنقاذ التابعة للجيش هبطت فجر اليوم في تركيا، لتقديم المساعدة جراء الزلزال الذي ضرب البلاد أمس.
- **قناة كان العبرية :**إضاءة مبنى بلدية تل أبيب بالعلم التركي كرمز للتضامن مع الجمهورية التركية جراء الزلزال الذي ضرب البلاد.

**الشأن الداخلي:**

- **المتحدث باسم جيش العدو :**ضابطة في الجيش لقيت مصرعها أمس في حادث سير بالقرب من قاعدة عسكرية في وسط "فلسطين المحتلة."
- **قناة كان العبرية :**خبراء الجيولوجيا يحذرون: ما رأيناه في تركيا – مسألة وقت حتى يحدث في "إسرائيل" – استعدوا لزلزال مماثل، نحن نتابع باستمرار الهزات الارتدادية في المنطقة والعالم.
- **يديعوت أحرونوت :**بعد الزلزال في تركيا: ستقوم نجمة داوود الحمراء في الساعة المقبلة بإجراء تدريب خاص لمئات المتطوعين حول موضوع الاستعداد للزلازل في "إسرائيل."

- **يديعوت أحرونوت :**تم إجلاء العشرات من الموظفين ظهر الإثنين من المكاتب في برج "تشامبيون موتورز" في "رمات غان" شرق تل أبيب، بسبب الزلزال الثاني الذي حدث في تركيا والذي شعر به سكان منطقتنا أيضاً – الذين كانوا هناك تحدثوا عن الذعر في تلك اللحظة، نزل العمال من خلال درج الطوارئ، ووفقاً لشهاداتهم، شعر البعض بالدوار ورأوا أشياء في مكاتبهم تتطاير بفعل الزلزال كما تحطم زجاج بعض الغرف.

- **صحيفة مكورريشون :**الدكتور "روني كامي" الباحث في قسم الجيولوجيا بجامعة بن غوريون: نتوقع حدوث زلزال كبير في منطقتنا قريباً جداً، لا يمكننا أن نقدّر كم ستكون قوته وأين سيتركز بالضبط.

- **يديعوت أحرونوت :**وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" يقوم بجولة في مستوطنة "شلوميت" في المجلس الإقليمي "أشكول" بغلاف غزة مع أعضاء حزبه.

- **معاريف :**رئيس لجنة الشؤون الداخلية عضو الكنيست "يعقوب آشر" أوعز باستدعاء جميع ممثلي الوزارات الحكومية وهيئات الطوارئ لاجتماع عاجل للجنة سيعقد في بداية الأسبوع المقبل، بخصوص الاستعدادات في "إسرائيل" لسيناريوهات وقوع زلزال خاصة استعدادات وزارة الصحة.

- **هآرتس :**الائتلاف الحكومي سيطرح الأسبوع المقبل جزءاً من خطة الإصلاح القضائي للتصويت عليه في الكنيست بالقراءة الأولى.

**عينة من الآراء على منصات التواصل:**

- **رئيس شاس "أريه درعي" :**"لقد حدثت كارثة ضخمة في منطقتنا، مأساة كبيرة جداً، بحجم لم نعرفه منذ عقود – نحن في منطقة بها مخاطر حدوث زلازل، وما جرى في تركيا وسوريا هو رسالة تحذير لنا، وبصفتي شخصاً يعرف الأمر عن كثب، أقول إن إسرائيل غير مستعدة لمثل هذه الحالات."

- **"إيتمار بن غفير" :**"بالأمس وافقنا على مستوطنات جديدة في غلاف غزة، لكن الرد على حماس يجب أن يكون متكاملاً، ومقابل كل صاروخ يطلق من غزة، يجب أن نرد بـ 50 صاروخاً هناك، هذا هو تصوري وآمل أن تقوم الحكومة بتنفيذه، أنا متفائل وأعتقد أن هذا سيحدث."

- **"بنيامين نتنياهو :"**بناء على طلب الحكومة التركية، أصدرت تعليماتي بالاستعداد الفوري لتقديم المساعدة الطبية وفرق الإنقاذ لتركيا جراء الزلزال – سيغادر وفد في أقرب وقت ممكن.

- **"دانا بن شمعون :"**الأحداث في أريحا هيأت الظروف لتعزيز التعاون بين الجهاد وحماس.

- **"يوسي يهوشع :**"تقديرات: حماس لن تبقى صامتة بعد الحدث في أريحا فجر اليوم – قد تتحرك من الضفة أو الداخل أو غزة.

* * *

## مقالات

### i24news: ما هي قصة مملكة "يسر-ئيل" -الدولة الجديدة التي اقيمت بمنطقة الشارون؟

**هذه المملكة الجديدة لديها اوراق رسمية ووثائق ديبلوماسية خاصة بها**

بدأت مؤخرا مجموعة إسرائيلية بإقامة منطقة مستقلة لنفسها في منطقة "فيتكين" بمنطقة الشارون وسط إسرائيل. وتحدثت إحدى أعضاء المجموعة والتي أطلقت على نفسها اسم "مملكة يسر-ئيل" الى هيئة البث الرسمية "كان" عن الدولة التي إقامتها المجموعة ولديها وثائق ديبلوماسية، علم ولوحة ترخيص وحتى قنصلية في غرفتها.

وتعمل الشرطة الإسرائيلية خلال الأسابيع الأخيرة ضد هذا التنظيم، الوحدة المركزية التابعة لشرطة المرور أجرت مؤخرا تحقيقا خاصا ضد مشتبهين لاستخدام، نشر أو بيع لوحات لسيارات بصورة مخالفة للقانون، والتي يستخدمها "مواطنو" المملكة. في واحدة من الحالات التي أعتقل بها أحد المشتبهين، قدم الراكب في السيارة وثيقة زعم على أنها وثيقة ديبلوماسية. وقالت إحدى المشتبهات لشرطية بعد توقيفها "أنت لا يمكنك اعتقالي". وقالت الشرطة الإسرائيلية إنه في إطار التحقيقات السرية تبين أن المشتبه ينشر معلومات كاذبة ومضللة كما لو كانت لوحات تعريف مسموح استخدامها في إسرائيل. ويتضح أيضا بأن مشتبها ومشتبهة إضافيين يستخدمون ويوزعون لوحات التعريف هذه لآخرين.

وبحسب الشبهات، يتضح بالتحقيقات أن المشتبه الرئيسي بالقضية ينشر وثيقة، يزعم على أنها "وثيقة ديبلوماسية" تابعة "للمملكة"، ويمكن السفر بمركبات مع لوحات تعريف وعرض هذه الوثيقة لرجال الشرطة، ويزعم أن القانون لا يسري على مرتكب هذه المخالفة . المشتبه والمشتبهة الرئيسيين اعتقلوا للتحقيق معهم وخلال عمليات البحث في الشقة التي يقطنونها ضبطت لوحات تعريف مشابهة ووثائق، المشتبه (48 عاما) يعيش في الخضيرة وسط إسرائيل، حقق معه بتهمة تزييف مستند واستخدامه، ومضايقة شرطي خلال أداءه وظيفته، وانتحال صفة حامل رخصة، تزييف علامات تعريف المركبة واستخدام لوحات تعريف لا تتناسب مع المعايير .

وقالت ميخال خلال المقابلة مع هيئة البث الرسمية "كان" إن "الرجال والنساء توحدوا لخلق واقع مختلف، حياة مجتمع استنادا لقاعدة مختلفة" وقالت إن المبدأ الذي بموجبة تم تشكيل هذا الحكم الذاتي الجديد هو الانفصال عن الارتباط القانوني بدولة إسرائيل وقالت "الجميع يقررون حياتهم، وما يسري على جسدهم، انهم يتمتعون بالسيادة، ولا يحتاجون الى وصي، انت مسؤول عن نفسك قانونيا ."

وأوضحت ميخال عن سبب ذهاب سكان الدولة الجديدة لحد انتاج لوحات ترخيص خاصة بهم وقالوا: "حين تتسجل في وزارة المواصلات تسري عليك قوانين معينة. كل من يسير بموجب لوحات الترخيص، تكون هذه الطريقة للتصريح بأنني خاضع لهذه القوانين، وليس قانون الهيئة المسماة دولة إسرائيل ." ورفضت الناشطة أن تروي مدى حجم المملكة وقالت "يوجد طابور كبير من الأشخاص الذين يريدون أن يتسجلوا، أنا أختار عدم الجواب على هذا السؤال" وأضافت "لأنه رغم اعتقال من يعتبر زعيم "يسر-ئيل" لا يوجد في الحقيقة ملك واحد: جميعهم ملوك وملكات".

* * *

## هآرتس.. لنتنياهو: ماذا بقي لك غير انتظار فرار الإسرائيليين من الدولة؟

**بقلم روغل الفر**

**ترجمة: صحيفة القدس العربي**

بنيامين نتنياهو، أصبحت محاصراً، انتهى الأمر، كان هربك مدهشاً، لكن لعبتك وصلت إلى نهايتها. السد الذي تحصنت خلفه ظهرت فيه ثقوب والحقيقة تعتمل في الداخل، وسيغرقك الفيضان في نهاية المطاف. ليس لك مكان تهرب إليه، وصلت إلى نهاية الطريق. اخرج رافعاً يديك. عليك الاعتراف بأن المعسكر الليبرالي في إسرائيل فاجأك بنضاله الحازم والجماهيري والناجع أكثر مما توقعت بكثير.

أين مظاهرات البيبيين لصالح الانقلاب؟ أين طوابيرك؟ أنت قمت بتضليل نفسك. بنك الاستثمارات "جي.بي.مورغان" أخجلك وأهانك بعد أن تبجحت بدعمه. قمت باستقبال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، وأجريت معه محادثة في البلاد وحصلت منه على حمام بارد أمام كل العالم. سافرت إلى باريس وحصلت على ضربة على الرأس من إيمانويل ماكرون، ليس أثناء وجودكما بمفردكما بل عن طريق التسريبات لوسائل الإعلام. ما الذي تبقى؟ دعاية رون ديرمر؟ هو مقصى بسبب الاشمئزاز الذي يجده في كل مجتمع متنور.

رجال الهايتيك ضدك، والمستثمرون الأجانب ضدك، وقد بدأوا بإخراج أموالهم من البلاد، وكبار رجال الاقتصاد ضدك. أثرت عليك القطاع الذي يعد صمته وتعاونه أمرين حيويين لبقائك السياسي. أنت وحدك مع ياريف لفين وسمحا روتمان وبتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير وآريه درعي وغاليت ديستل اتبريان. أيضاً مع يئير وسارة. لم يبق لك أي صديق سياسي عقلاني واحد في كل العالم. فقط فلادمير بوتين وفيكتور أوربان. لن تصنع سلاماً مع السعودية أو مع الانتفاضة التي تشعلها في الضفة، أو مع المستوطنات والبؤر الاستيطانية.

أنت تعرف كيف سينتهي ذلك. لم يبق شخص في العالم تقدره ويقدرك. حلفاؤك يحتقرونك ويستخدمونك ويستغلون ضعفك. أصبح من الواضح لك بأن المعسكر الليبرالي قوي بما فيه الكفاية كي يمنعك من تحقيق انقلابك. أيقظته، وبفضلك وقف على قدميه.

أنت تعرف الآن بأنه إذا سيطرت ديكتاتورية هنا فستسفك دماء من الطرفين. على أي حال، سيستمرون في التظاهر. هذا لن يتوقف. هذه ليست نزوة، ولن يمر هذا. هم لن يعودوا إلى روتين الحياة ولن يعودوا إلى التركيز على حياتهم الخاصة فقط.

تعرف بأنه المظاهرات ستتبعها أفعال. سيكون عصياناً مدنياً. وتعرف بأن المعسكر الليبرالي سيرفض تمويل خططك بشأن الضرائب. وتعرف بأن العالم الديمقراطي سيؤيد من يعارضون النظام هنا. وأنت تدرك ذلك. ماكرون وجو بايدن وزعماء الغرب سيدعمون المعارضين هنا. أنت تعرف بأن الإسرائيليين سيهربون من البلاد، وكذلك المنتجون والمبدعون وقاطرات الاقتصاد والثقافة، وسيأخذون معهم أموالهم وأدمغتهم ومنتوجاتهم. سقوط شعبيتك أمر لا رجعة عنه.

من الذي يدافع عن سمعتك؟ يئير؟ يانون ميغل؟ كنتَ شاهدت ما الذي فعلته الـ "سي.إن.إن. بدونالد ترامب. كشفت أكاذيبه وأدانت أفعاله وخرجت علناً ضده، وهذا ما يحدث لك أيضاً. قد تنجح في التهرب من السجن، لكنك لن تنجح في التهرب من مصير وحشي وصعب أكثر بكثير. السجن ليس فقط لبضع سنوات، لكن محو سمعتك سيكون إلى الأبد.

لقد أصبح من الواضح لك بأنك ستذكر كمن حاول تخريب الديمقراطية في إسرائيل فقط للتملص من المحاكمة. ربما إلى حين إنهاء حملة دمارك، سيسجل ضدك حرب أهلية وتدمير الاقتصاد. التاريخ لن يكتب بتغييرات يئير. هذا سينتهي بصورة سيئة.

* * *

## إسرائيل اليوم: حرب التحريض.. هيرتسوغ بوجه تشامبرلين وحكومة نازية ودعوات لـ"قتل رئيس الوزراء"

**بقلم ليمور سممیان درش**

جنون التصريحات التحريضية التي تطلق في الأشهر الأخيرة، والذي كل متحدث يصعد فيه توصيفات سابقه أدى إلى ما حصل في نهاية الأسبوع: دعوة لقتل رئيس الوزراء. لا، ليس هؤلاء هم هوامش غريبة الأطوار أو حالة متطرفة – العكس هو الصحيح، هذا هو "الان العزيز" للمعسكر المعارض للحكومة. ولهذا يجب أن يقال بوضوح: هذه المرحلة التي يعد فيها عدم التنكر التام لكل ما قيل مثله كمثل التأييد والموافقة. لا توجد هنا "نعم ولكن". لا توجد إلا إمكانية واحدة ضد مثل هذه التصريحات: شجب صريح، مطلق، بدون أي إضافات. هذه هي اللحظة التي يجب فيها على المجموعة المحرضة هذه وزعمائها أن يتخذوا المسؤولية عن أقوالها وتوقف هذا فوراً.

أعلن بيني غانتس قبل الانتخابات: "إذا أقام نتنياهو حكومة 61 فإني أطلب منكم أن تدعوه إلى مقابلة صحافية عن نهاية الدولة". ما معنى الأمر؟ هل الشعب الذي ينتخب حكومة يمينية هو بالتعريف يعرض وجود الدولة للخطر؟ بعد الانتخابات، شرح يئير غولان: "حذرت من سياقات ما وهي تحصل بأسرع مما ظننت". في خطاب السياقات، كما يذكر، توجه إلى أوروبا وألمانيا قبل الكارثة. وإذا كان هذا غير كاف فقد دعا ألان إلى العمل: "أيها الرفيقات والرفاق، يوجد ليس أمامكم سوى أمر واحد ضد الحكومة– عصيان مدني واسع النطاق". وانضمت إلى تلك التصريحات في الأسابيع الأخيرة تصريحات أخرى لأناس هذا المعسكر: "إشعال الشوارع"، "سيسفك دم"، "حقن سم" و"ثلة إعدام". كل هذه وغيرها، إلى جانب استمرار استخدام التعبير الذي لا يمكن إدراكه – "الحرب الأهلية". نعم، صحيح أن هذا كان يقال دوماً باشتراط معين – "إذا ما فعلت الحكومة هكذا"، وإذا "أصدرت أمراً غير قانوني" – هذا سيؤدي إلى العنف. وهذا بالعنف، بالتالي سيكون مبرراً.

في الأسبوع الماضي قال المحامي دافيد حورك الأقوال التالية: "لا تفهم الحكومة مستوى الطاقة لدى الجمهور الإسرائيلي ومدى المقاومة لخطة هذا التشريع الهدام. الناس مستعدون للقتال بالسلاح، وعندها ينصدم الكل. كيف أقول؟ إذا جروني إلى هناك – هذا ما سأفعله". ولم يتراجع عن أقواله بسرعة، إلا بعد بضعة أيام، وربما بعد الدعوة لاعتقاله صدر بيان "إيضاح" (يفيد أننا نحن الذين فهمناه على نحو غير صحيح). غني عن

الاشارة أن أحداً لم يعتقل حتى لحظة كتابة هذه السطور. في نهاية الأسبوع، رفع إيهود باراك منشوراً ظهرت فيه صورة رئيس الدولة بوجه هرتسوغ في صورة تشامبرلين، الأمر الذي أدى إلى استكمال القسم الآخر من المشبه به: نتنياهو وحكومته هما النازيون؟ أدى الغضب الجماهيري بباراك إلى الاعتذار عن "اختيار الصورة". قبل بضعة أيام من ذلك، كتب باراك بشكل مشابه، بدون صورة: "كل بحث معه (مع نتنياهو) خطأ، وفاشية يجب إسقاطها، لا إنقاذها".

في إطار هذا السياق، كتب زئيف راز منشوراً (بوست): "يدهشني اعتدال صيغة حورك. السلبية هي الدفاع عن النفس بالسلاح؟ كاسات هواء للميت. إذا قام رئيس وزراء وأخذ لنفسه صلاحيات دكتاتورية، فإن رئيس الوزراء هذا يعد ابن موت. ببساطة هكذا، إلى جانب وزرائه ومنفذي كلمته... حكم الطاغية خاصتي يقول: إذا سيطر على بلادي شخص، أجنبي أو إسرائيلي، وقادها بشكل غير ديمقراطي، فواجب قتله". صحيح أن (البوست) أزيل عقب الصرخة الجماهيرية، لكن بقي خطر التحريض. وهو يستوجب توجهاً جماعيًا لكل من يشاركون فيه: إذا لم تشجبوا الأمر لأنه ليس خطيراً بما يكفي برأيكم – تكونوا قد فقدتم الطريق. إذا لم تشجبوا الأمر رغم خطوته لأنكم معنيون باستمرار تصعيد الوضع فقد فقدتم سواء العقل.

* * *

## يديعوت أحرونوت: للإسرائيليين: لا تصدقوا نتنياهو.. فالأمر "ليس على ما يرام"

**بقلم ناحوم برنياع**

إن تصريحات العقيد احتياط زئيف راز والمحامي دافيد حورك العنيفة جديرة بكل شجب. من يسعى لحماية الديمقراطية عليه أن يجد قبل ذلك كل الوسائل التي تضعها الديمقراطية تحت التصرف. فالتهديد بالسلاح لا يردع الطرف المقابل ولا يقنع المترددين. بل يلوث الأساس القيمي الذي تعتمد عليه حركة الاحتجاج ويغذي جهاز الدعاية للحركة المناهضة للديمقراطية بالوقود.

هما تحدثا بدم قلبيهما، هكذا يشرح من يريدون الخطر لهما. لا مفر من أن نذكرهم بأن خليط الدم والقلب هو ورقة تين مثقبة. فحتى أولئك الذين هددوا حياة غالي بهرب ميارا وليئات بن آري وكذا حاكوا الفريات الشريرة، الكاذبة عن بيني غانتس ونفتالي بينيت وغيرهما، كلهم تغطوا بهذه الذريعة. راز وحورك قاتلا بشجاعة في سبيل الوطن، يضيف محبو الخير. مع كل الاحترام، فإن ماضيهما البطولي يلزمهما قبل الآخرين. هذا هو التعليم الذي تلقياه، هذا هو التعليم الذي تلقيناه. من قاتل في سبيل الوطن مسموح أن نطالبه بفهم أكبر للفرق بين السلاح والسلاح.

لكن هذا مجرد ضجيج خلفية. يدور هنا منذ خمسة أسابيع صراع تأسيسي، تاريخي، على صورة الدولة. هكذا

يراه محدثو الثورة على النظام: يريف لفين، وسمحا روتمان، وبتسلئيل سموتريتش، ومنتدى "كهيلت" وأصحاب المليارات الأمريكيون الذين هم من خلفهم وداعميهم؛ ومئات الآلاف الذين شاركوا حتى اليوم في مظاهرات الاحتجاج يروا أن القضاة هم الكبار. ليس هذا البند أو ذاك هو ما يقرر، بل المجموع. الطرفان يؤمنان بأنه بعد أن تقر القوانين التي ستخضع جهاز القضاء للحكومة ستتفجر السدود. ما كان لن يكون. سيتغير الواقع في غضون بضع سنوات، وكذا القيم، مرة واحدة وإلى الأبد. ومن هنا إحساس الطوارئ في الجانبين، ومن هنا رفض المساومة.

تستوجب النزاهة أن نقول إنه ليس الكل يرى العملية بتعبير على هذا القدر من الدراماتيكية. أما في الساحة السياسية فهناك من يقدر بأن صيغة ما في نهاية الطريق تنتظر يمكن للجميع التعايش معها. ثورة روتمان – لفين ستجاز بالقراءة الأولى في الكنيست، وبعد ذلك ستبدأ مفاوضات. الرئيس سيتوسط، والبلطة ستستبدل بمواد التجميل. هذه الرسالة التي تنشأ عن المقابلة التي منحها نتنياهو لشبكة "سي.ان.ان" ومن الأقوال التي قالها لبلينكن ولماكرون: سيكون الأمر على ما يرام.

حتى لو قصد نتنياهو هذا، ومشكوك أن يكون كذلك، ليس في هذا التقدير منطق سياسي. فإقرار القانون سيكون تجسيداً لحلم حياة لفين وروتمان. ستقف من خلفهما أربع كتل في الائتلاف، كل واحدة وحسابها وحساب زعمائها. كل واحدة وناخبيها: الصهيونية الدينية، وقوة يهودية، ويهدوت هتوراة، وشاس. لن يتحكم بها نتنياهو. وبل منذ اليوم لا يتحكم. لقد وعد لفين بأن له بالتعبير الذي سمعته من مصدر سياسي، "بضع عنزات يمكن إخراجها". هذا هو حله الوسط. بتعابير أخرى: البلطة لن تستبدل بمواد التجميل – بل ستطلى بها.

الاقتصاد لاعب مهم في هذا الصراع. الإسرائيليون، بمن فيهم أولئك الذين يجيبون في الاستطلاعات بالإيجاب على السؤال هل يؤيدون الإصلاح في جهاز القضاء، لا يولون أهمية عليا بهذا الإصلاح. الأمن الشخصي وغلاء المعيشة يقلقهما أكثر. وهم لا يفهمون العجلة، ولا يسارعون لدفع الثمن.

قبل بضعة أسابيع تحدثت مع شخصية رفيعة المستوى في صناعة التكنولوجيا العليا. كان هذا قبل أن يعلن مستحدث التكنولوجيا توم لفنه بأنه قرر إخراج ماله وعائلته من البلاد. تحدثنا عن خطوات مختلفة يمكن لجمهور المحتجين أن يتخذوها. تصور، قالت لي هذه الشخصية إن مئات آلاف الإسرائيليين سيقررون ذات يوم سحب صناديق استكمالهم. ماذا سيفعل هذا للاقتصاد؟ ماذا سيفعل هذا للتصنيف؟ تصور... لكن لا ينبغي المبالغة في الخيال. الأضرار الاقتصادية باتت هنا. في فتاوى دوائر البحوث في البنوك.

لا سبيل لإقناع لفين وروتمان بالتراجع إلى الوراء: فالانقضاض على جهاز القضاء بكل ثمن هو مهمة حياتهما. المسؤول هو من أعطاهما القوة. في الماضي عندما علقت الحكومات في أوضاع متطرفة، كان ينهض أناس من داخل الحزب الحاكم ويقولون كفى، ملزمون بالهدوء. هكذا قامت لجان تحقيق ولجان فحص ولجان عامة في

إسرائيل. ما لم يفهمه العقل فعله الزمن.

وزراء الليكود ممن يسمعون قلقهم في أحاديث خاصة يخافون من إسماع صوتهم علانية. روى لي إيهود باراك منذ وقت غير بعيد كيف أن آفي ديختر، عندما كان جندياً في وحدة هيئة الأركان، أنقذ ببطولة فائقة مقاتلين علقوا في سوريا. السياسة فعلت فعلها البشع ببطولة ديختر وباستقلالية زملائه في طاولة الحكومة. هم أدنى من العشب. لا مفر لكم من مواصلة الاحتجاج، بكل القوة. ليس هناك وقت طويل. الديمقراطية ثقيلة الأرجل، وأمامها مصممون مثلما كانوا دوماً، وساحقان أكثر من أي وقت مضى، لفين وروتمان.

* * *

## هآرتس: "أرض السمن والعسل" تنتقد دول "أعجاز النخيل".. ما رأي صندوق النقد الدولي بأزمة السيسي؟

**بقلم تسفي برئيل**

"لا يجب على الدلافين والعارين الذين وضعوا على أجسادهم مؤخراً ملابس فاخرة، أن يهينوا مصر، وهي الدولة محل الإعجاب وأم الدنيا، بتاريخها الطويل وحاضرها ومستقبلها وحضارتها وانتصاراتها ومواطنيها، الذين هم رمز للكبار... لا يوجد للحقيرين والذين وصلوا الآن إلى الشهرة حق في إهانة سادتهم. هم فقط هواء وفراغ وسيختفون عند مجيء عاصفة صغيرة. الدول التي لا يزيد عمرها عن عمر ابني الصغير ليس لها حق في التحدث عن مصر إلا بأدب واحترام وتقدير. حتى لو كان يمكنهم شراء أصوات وأبواق الأقزام والمرتزقة، فلا يمكنهم شراء التاريخ أو الحاضر أو المستقبل"، هذا ما قاله الصحافي المصري عبد الرزاق توفيق، الذي كان رئيس التحرير لصحيفة "الجمهورية" المصرية الرسمية، والمقرب من الرئيس عبد الفتاح السيسي، في مقال حاد غير اعتيادي نشره الخميس الماضي.

لا يعتبر توفيق مدوناً عادياً. فقد كان وما يزال جزءاً من النظام، وكتاباته تعكس روح النظام إذا لم تكن تعكس الأقوال التي تقال في هذه الأيام في قصر الرئاسة في مصر. توفيق لا يذكر أسماء هذه الدول والشعوب "الدلافين" الذين بدلوا خاصرتهم بحمالة الصدر الفاخرة ولكن هدف الهجوم واضح: أخوات مصر ودول الخليج، وبالذات السعودية والكويت.

دافع هذا الهجوم اللفظي وفرته تغريدات لمثقفين من السعودية، من رجال البلاط المعروفين، وهما تركي الحمد وخالد الدخيل، وهما من كبار كتاب الأعمدة في السعودية، ونشرا على "تويتر" مواقف مهينة تجاه مصر. كتب الحمد: "يوجد مثالان لمصر: مصر ما قبل ثورة 1952 (ثورة الضباط التي أطاحت بالملك فاروق وصعدت بجمال عبد الناصر إلى الحكم). ثم مصر اليوم، مصر البطالة، والأزمة الاقتصادية والسياسية،

والصعوبات الاجتماعية والعنف الذي لا يشبه ما عرفناه في السابق، في فترة المملكة أو في فترة الجمهورية. ما الذي حدث لمصر، التي كانت غنية بقدرتها ومخزوناتها، والتي كانت تقرض الأموال وتساعد المحتاجين، والتي هي الآن تمد يدها طلباً للمساعدة من هنا وهناك؟ هل هذه هي أرض السمن والعسل؟."

كان للدخيل ادعاء آخر: "ما حدث لمصر أنها لم ترفع عنها زي الجيش منذ العام 1952. لقد هزمت في 1967 ومنذ ذلك الحين تبدد المجد الذي رافق ثورة 1952 مثلما عرفه المصريون والعرب. سيطرة الجيش على اقتصاد الدولة لم تسمح ببناء أي بديل سياسي واقتصادي فيها. وسارع الدخيل للتغريد والتوضيح بأن أقواله استهدفت أن تكون "انتقاداً بناء" وليس مهاجمة مصر. السيسي لا يحتاج هذا الانتقاد البناء. وحتى في تشرين الأول عندما أدار نظامه مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول قرض بمبلغ 3 مليارات دولار لإنقاذ مصر من الأزمة الاقتصادية الصعبة، أدرك بأن السعودية لا تنوي المساعدة، على الأقل ليس بشكل غير مشروط كما ساعدت حتى الآن. في لقاء مع ضباط الجيش، احتج السيسي وقال: "إخواننا العرب والأصدقاء يعتقدون أن الدعم الذي تحصل عليه مصر منهم منذ سنين خلق ثقافة الاعتماد عليهم لحل الأزمات والمشكلات. وهم على قناعة بأن مصر لا تستطيع الوقوف على قدميها."

أما صندوق النقد الدولي الذي صادق على القرض فهو أيضاً غير واثق من قدرة مصر الاقتصادية على تحمل العبء. ويطلب تقليص دور الجيش في اقتصاد مصر وإشراك القطاع الخاص بشكل كبير في إقامة المشاريع. انضمت السعودية لموقف الصندوق بشكل رسمي عندما قال وزير الاقتصادي السعودي، محمد الجدعان، في مؤتمر المنتدى الاقتصادي في دافوس بأن السعودية لن تعطي المزيد من المساعدات بدون شروط، وأنها تعمل بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية على اشتراط المساعدات بإصلاحات اقتصادية. صندوق النقد الدولي الذي توقع أن تعطي السعودية ودول الخليج الأخرى حزام أمان لمصر بصورة استثمارات بمبلغ 14 مليار دولار، يدرك هو أيضاً أن هذا التوقع قد يبقى على الورق.

تعهد السيسي في الحقيقة بخصخصة شركات حكومية، بما في ذلك الشركات التي يسيطر عليها الجيش، في حين أن الجيش أوضح له مرة أخرى بأنه لن يتجرأ على المس بمصدر أرباحه الأساسية. اقتصاديون في مصر ورجال بنوك وبالأساس رجال أعمال وأصحاب رؤوس أموال في مصر، يوجهون انتقاداً علنياً للرئيس بسبب سيطرة الجيش على الاقتصاد، لكن عندما يأتي هذا الانتقاد من الخارج، لا سيما من دولة عربية، فالجميع يهبون للدفاع عن الذخر الوطني. "لا أعرف لماذا أثارت قوة الجيش غضبهم وكراهيتهم"، كتب توفيق. "لقد كان يمكن توقع موقف كهذا من العدو التقليدي والتاريخي (إسرائيل) لأن قوة وصلابة الجنود المصريين، الأفضل في العالم، جعلته يفقد التوازن، وتشوش عقله تفكيره... لو أن مصر ضعيفة وخاضعة فإنهم (الأخوة العرب)

لم يكونوا ليتحدثوا بهذا. لسوء الحظ، يوجد أغبياء أصيبوا بالعمى بسبب الأموال، ولا يعرفون بأنه إذا حدث شيء سيئ لمصر فلا يمكنهم مواصلة العيش للحظة أخرى. لأنهم أشياء عديمة المعنى وأعجاز نخل فارغة". من المهم معرفة كيف أن أعجاز النخيل الفارغة قد تحسن خزينة مصر.

* * *

## معاريف: مصر السيسي.. من ركيزة استقرار إقليمي إلى جسم تنهشه الديون

**بقلم ميخائيل هراري**

يشكل الوضع الاقتصادي مسألة دائمة في كل نظام في مصر في ضوء التحديات الهائلة – عدد متزايد للسكان، وقلة مصادر دخل، وسياسة اقتصادية تخفق في تحقيق إصلاحات حيوية. الوضع تفاقم في السنوات الأخيرة عقب أزمة كورونا والحرب في أوكرانيا. تصدير الغاز من مصر وإن ازداد ووصل إلى كميات ذروة بل وبيع بأسعار عالية، لكنه لا يكفي لمواجهة النفقات الهائلة. مؤخراً، احتدم الوضع بشكل باتت تصدر أصواتاً تحذر من احتمالات انعدام القدرة على تسديد الديون.

المعطيات الاقتصادية لجيراننا من الجنوب مقلقة للغاية. فالدين القومي يصل إلى أكثر من 220 مليار دولار، منها نحو 155 ملياراً دين خارجي؛ نصف ميزانية الدولة مخصصة لتسديد الديون؛ والجنيه المصري فقد قرابة نصف قيمته وبلغت قيمته في محيط 30 – 32 جنيهاً للدولار. تعتمد مصر بشكل تقليدي على القروض من صندوق النقد وعلى الدعم من دول الخليج مع التشديد على السعودية والإمارات. وهذه تقدم من خلال إيداعات مكثفة في مصر تحسن ميزان المدفوعات وصندوق الدولة وإعطاء ضمانات للقروض من مؤسسات دولة. ويستند الدعم إلى أهمية مصر في الاستقرار الإقليمي وإلى أن حكم السيسي يقف صامداً في وجه الإسلام السياسي.

لا تزال هذه المصالح على حالها. ورغم ذلك، يمكن مؤخراً الإحساس بتلميحات من أنه قد يكون طرأ تغيير في نهج دول الخليج. فقط قال وزير المالية السعودي في أثناء المؤتمر الاقتصادي في دافوس إنهم درجوا في الماضي على المساعدة بالمنح والإيداعات بدون شروط، أما الآن فيعملون مع مؤسسات تمويل دولية ترغب في رؤية إصلاحات. وثارت علائم مقلقة أخرى في ضوء غياب السعودية والكويت عن اجتماع طوارئ بادرت إليه الإمارات في منتصف كانون الثاني كان يستهدف فحص السبل لمساعدة مصر والأردن.

وثمة تفسيرات أخرى أعطت تعبيراً مقلقاً وصادماً للأزمة الاقتصادية في مصر. فقد وقف د. خليل العناني في مقال بعنوان "هل يهجر زعماء دول الخليج مصر؟" على مصالح دول الخليج لدعم الحكم المصري، لكنه

تساءل فيما إذا كان هؤلاء يشككون بقدرة السيسي على التصدي للوضع. إضافة إلى ذلك، عدد المشاريع الكبرى التي يتصدرها كبناء مدينة العاصمة الإدارية الجديدة والسيطرة المتعمقة للجيش على الاقتصاد المصري.

وثمة عنوان آخر بهذه الصيغة في الموقع اللبناني "دراج" تساءل إذا كان "التاريخ يكرر نفسه" بل وقارن ديون مصر في عهد السيسي مع ديون الخديوي إسماعيل (!)، الذي حكم مصر في القرن التاسع عشر وخلف ديوناً جسيمة ضاعفت التعلق بالإمبراطورية البريطانية (مقارنة تاريخية غير مجزية، ذات تداعيات إشكالية).

ينبغي فهم أن نبرة النقد بمثابة دعوة صحوة لضرورة إصلاحات واجبة. صحيح أنه قلقاً من الآثار الإشكالية على الساحة الداخلية بات هو السائد الآن، لكن يبدو أن التوقعات بسلوك مختلف من جانب الحكم المصري تتعزز.

بالنسبة لإسرائيل، فهذه مصلحة استراتيجية من الدرجة الأولى؛ أن يكون استقرار مصر مضموناً وكذا استمرار السياسة المصرية المسؤولة التي تتخذ استراتيجية إقليمية مشتركة في وجه التحديات القائمة. في السنوات الماضية، تعمق لقاء المصالح الاستراتيجية بين الدولتين، وكذا الثقة بين الزعامتين دون صلة بهوية الحكومة. وهذه تجد تعبيرها حيال قطاع غزة، وفي شرق البحر المتوسط، وحيال السياسة الخارجية العدوانية الإيرانية.

إسرائيل ملزمة بأن تتأكد حيال الساحة الإقليمية والدولية بأن أهمية الحفاظ على الاستقرار في مصر تبقى على حالها، وذلك بالتعاون في مجال الطاقة وتصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر، الذي يشكل أحد القنوات الأساس لمداخيل الصندوق المصري، وهذه أمور مهمة أكثر من أي وقت مضى في الظروف الحالية.

صحيح أن ليس بوسع إسرائيل أن تؤثر على شكل السلوك المصري في الداخل، لكنها ملزمة باتخاذ سياسة خارجية مسؤولة لا تؤدي إلى تصعيد إقليمي، وأساساً في الساحة الفلسطينية التي تؤدي فيها مصر والأردن دوراً مهماً للغاية. تشهد على ذلك لقاءات رئيسي المخابرات المصرية والأردنية مع أبو مازن بالتوازي مع زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى المنطقة.

* * *

## معاريف: إسرائيل تغلي: الطريق إلى إطفاء النيران

**بقلم حاييم بيبس**

**ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية**

دولة إسرائيل في نقطة غليان. قبل أن ينفجر كل شيء في وجهنا حان الوقت لنتوقف وننظر إلى الأمور من زاوية نظر مختلفة. بعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي وصلنا إلى الحسم. قال شعب إسرائيل كلمته، وأقيمت حكومة. رغم أن ليس الجميع يتفق مع الحكومة الجديدة علينا أن نسمح لها بأن تعمل انطلاقاً من الفهم بأن الجميع يريد الأفضل لسكان دولة إسرائيل وللدولة. أؤمن بأن منتخبي الجمهور يريدون مصلحة الدولة. أما حول الطريق فيمكن الجدال.

نتعرض، مؤخراً، لأقوال وتصريحات موضع خلاف تخلق هياجاً، وتكشف الاختلاف والاغتراب بين المعسكرين، وتعمق الشرخ.

في فترة حساسة جداً من المتوقع من حكومة إسرائيل ومن النواب أن يفكروا بالأقوال وبالأفعال التي قد تثير، تحرض وتشق الصفوف. على منتخبي الجمهور أن يعملوا بتفكر، أكثر مما في الماضي، لإحلال الهدوء والمصالحة بين أجزاء الشعب. وزراء الحكومة الجدد ملزمون بأن يفهموا ثقل المسؤولية التي على أكتافهم والحاجة إلى التعاون والانصات للميدان.

بخلاف الحكم المركزي، فإن الحكم المحلي هو الذي يرتبط بما يحصل في المدن في كل لحظة، نحن الذين نفهم التوازن الحساس بين تنوع الجماهير المختلفة ونعترف باحتياجاتهم الخاصة. نحن نشم الميدان والاحتياجات التي تنشأ عن السكان في كل أجزاء البلاد. الحكم المركزي لا يمكنه أن يتجاهل الجمهور، وعليه فلا يمكن إعداد خطط دون مشاركة وإشراك الحكم المحلي في إسرائيل.

لقد راكمنا تجربة. اجتزنا أموراً كثيرة كرؤساء مدن في إسرائيل - «كورونا»، حملات عسكرية، عمل دون ميزانية دولة. أثبتنا، تعلمنا ونفذنا المرة تلو الأخرى. نعم دخلنا تحت الحمالة حين لم يكن أحد مستعداً لأن يحملها. لا يمكن مواصلة إدارة الدولة دون تعاون كامل مع الحكم المحلي. ليس منطقياً أن ينفذ كل وزير ونائب في الحكومة خططاً ذات تأثير حاسم على السكان دون تعاون الحكم المحلي.

إذاً، قبل لحظة من إلغاء الخطط والدفع قدماً بأخرى دون بحث ودراسة معمقَين، قبل لحظة من قطع الميزانيات، قبل لحظة من إدخال بنود إلى قانون التسويات والمسّ ببلدات المحيط والسلطات الضعيفة، يجب دراسة وفهم الآثار الكامنة التي لهذه الإجراءات.

يمكن عمل هذا بشكل مختلف. من خلال التعاون مع الحكم المحلي يمكن التأثير على الحياة اليومية للسكان وتطوير إصلاحات وخطط تتناسب والاحتياجات في الميدان في كل مجالات حياتنا. هدفنا مشترك. تعالوا نعمل معاً.

هذا ليس صراع قوى، كما أنه ليس معركة بين الحكم المحلي والحكم المركزي. في النهاية هذه هي المسؤولية للقيام بالأمر الصحيح لدولتنا ولجمهورنا كله، دون استبعاد أحد من الصفوف، ودون المسّ بأي من السكان. نحن هنا كي نحافظ على المصلحة العامة ونحرص على كل مقيم ومقيمة في مدننا. يمكن أن نقاتل، لكننا نفضل أن نعمل معاً، بالتعاون. نجاح الحكومة هو نجاحنا ويمكن أن نصل إليه فقط إذا ما شمرنا عن الأكمام وعملنا معاً من أجل الدولة التي نحب ومن أجل السكان. أيها الحكومة العزيزة توجد لكِ فرصة للقيام بالأمر الصحيح. يوجد لكِ نحن. السلطة المحلية.

* * *

## هآرتس: الطرد الجماعي للفلسطينيين خارج الحدود لم يعد خيالياً

**بقلم عميره هاس**

الحكومة الحالية خطيرة على الكثير من اليهود، وأيضاً على من صوتوا لأحزاب الائتلاف. وهي بالأساس خطيرة على جميع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. هي يمكن أن تنفذ خطط طرد، حيث كبار الوزراء فيها، مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، بذلك بشكل علني. هم لا يكتفون بالطرد غير المباشر الذي نفذته حكومات "العمل" و"الليكود" (حظر البناء للفلسطينيين ودفعهم إلى مناطق "أ"، وإرسالهم إلى مستعمرة العقاب، غزة، وحرمانهم من المواطنة)، لكن من اجل الطرد الكبير إلى خارج حدود "ارض إسرائيل الكاملة" يجب خلق فوضى سياسية – عسكرية، أي حرب. في الحرب سيكون تكرار نكبة 1948 أسهل.

إذا كان الطرد الجماعي يبدو خياليا، فسنذكر بأنه إلى ما قبل فترة قصيرة كان الحديث عن عملية تشريع ضخمة غير ديمقراطية هذيانا ومقطوعا عن الواقع. في نهاية المطاف قبل أن يعمل وزراء العدل على إضعاف السلطة القضائية (التي لم تمنع التهجير والتمييز) فإن طرد الفلسطينيين من وطنهم نقش كخيار واقعي في أيديولوجيا وفي كوابح إسرائيل. حتى قبل إقامة الدولة اعتبرت الشعب الأصلي زائداً، وفي أسوأ الحالات تجاهلوا وجوده، وفي الحالات الفظيعة يتم التخلص منه.

خطر الطرد هو خطر ملموس؛ لأن معظم المتظاهرين ضد الحكومة على قناعة بأنه حتى الآن كانت إسرائيل ديمقراطية. هم عميان بصورة طوعية عن رؤية حقيقة أن ديمقراطية اليهود هي زمرة عسكرية بالنسبة للفلسطينيين. الديكتاتورية التي يحذرون منها تعمل الآن تقريبا منذ ستة عقود. ليس فقط المواطنون اليهود في

إسرائيل والدروز يقومون بتعزيزها، بل أيضا اليهود في الشتات والذين يؤيدونها عاطفيا وماديا، والغرب المتنور في نظر نفسه، الذي يظهر تجاهها تسامحاً لا نهاية له.

الحكم العسكري في "المناطق" هو برلمان، حكومة، محكمة، سجان وجلاد معا. لا يوجد حتى الآن فصل بين السلطات. نحن نسيطر على جماعة سكانية واقعة تحت الاحتلال، ونحرمها من حقوق المواطنة، حتى قبل اختراع الأخبار الكاذبة يقولون، إن كل شيء قانوني. أجيال من الاسرائيليين، من بينهم معظم الذين يتظاهرون الآن، تم تدجينهم لرؤية جميع أنواع الطرد (الصغيرة) طبيعية. سكان مسافر يطا وطردهم (بمصادقة المحكمة العليا) لا يشغلونهم.

المثليون سيصعبون على مبادرات التشريع ضدهم. وسيثير إقصاء النساء معارضة أكثر مما يقدر حزب "نوعام". المس المخطط له بكبار السن والمرضى والعمال والطلاب سيزرع بذور عدم الراحة أيضا في أوساط مصوتي "شاس" و"الليكود". ولكن المس الشديد بالفلسطينيين توجد له في الكنيست أغلبية أكبر من حجم الائتلاف، كما تشهد على ذلك نعمه لزيني وجلعاد كريب من حزب العمل، اللذان يعتبران أملا اجتماعيا وأثبتا بأن هناك إجماعا على التمييز ضد الفلسطينيين. هم من بين أعضاء المعارضة الذين صوتوا، يا للعار، لحكومة الاستبداد والتدمير لصالح سحب المواطنة من الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. الآن هم يتمسكون بهذه الذريعة، وفي الغد سيذهبون إلى غيرها لتأييد طرد أوسع. هم ومصوتوهم ومؤيدو اليمين المعتدل لبني غانتس وجدعون ساعر وإفيغدور ليبرمان لن يستلقوا تحت إطارات الشاحنات من اجل إفشال الكابوس الذي يقوم اليمين الاستيطاني بحياكته. وهذا لا يعتبر نبوءة. من المحظور التنبؤ بكارثة من فعل الإنسان وكأنها مكان ثابت في الفضاء، الذي يُعتبر الوصول إليه مسألة وقت فقط. هذا تحذير، صرخة، صرخة "أنقذونا."

* * *

## هآرتس: تفاصيل خطة سموتريتش لـ«إدارة الاستيطان»: شرعنة «البؤر القائمة» والامتناع عن إقامة بؤر جديدة

## وتوسيع الشوارع الاستيطانية ومضاعفة عرض شارع 60

**بقلم هاجر شيزاف**

أوضح وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع، بتسلئيل سموتريتش، لرؤساء السلطات في الضفة أنه في الوقت القريب يجب الاهتمام بألا تقام بؤر استيطانية جديدة، وأنه يجب العمل على تنسيق الموضوع مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو. قال سموتريتش هذه الأقوال في لقاء مع رؤساء مجلس "يشع"، الخميس الماضي،

حيث عرض فيه على الحضور خططه لـ"إدارة الاستيطان" – الجسم الذي يمكن أن يكون مشكلاً تحت قيادته في وزارة الدفاع والدفع قدما بالمستوطنات.
حسب أقوال سموتريتش، في الإدارة ستكون هناك أقسام تعمل على تسوية موضوع البؤر الاستيطانية وتسوية الأراضي، وحل الإدارة المدنية بصورة تنقل صلاحياتها لوزارات حكومية مختلفة وكذلك قسم قانوني.
مع ذلك، قال مصدران تواجدا في اللقاء، إن سموتريتش أوضح أنه لا يجب إقامة بؤر استيطانية في الوقت القريب.
قيلت هذه الأقوال على خلفية معركة الصلاحيات بين سموتريتش ووزير الدفاع، يوآف غالنت، التي بدأت مع تعليمات غالنت بإخلاء البؤرة الاستيطانية "اور حاييم" التي أقيمت، الشهر الماضي، على أراض فلسطينية خاصة وسط الضفة خلافا لرأي سموتريتش. الآن، نتنياهو، الذي دافع عن قرار غالنت، يجب عليه حسم مسألة توزيع الصلاحيات بينهما.
في أعقاب الخلافات حول تقاسم الصلاحيات رغم وعود سموتريتش في اللقاء، في هذه المرحلة ما زال تشكيل الإدارة عالقا. أيضا شهد الحضور بأن الوزير قد تجنب ذكر الجدول الزمني لتشكيل الإدارة.
رداً على سؤال يتعلق بالتعليمات للامتناع عن إقامة بؤر استيطانية قال سموتريتش، إن "الوزير لا يشارك من خلال لقاءات مغلقة. سياسة الحكومة والوزير هي تطوير الاستيطان وهذا سيتم بصورة رسمية وطبقا للقانون". على سؤال الصلاحيات رد بأن "الموضوع قيد المعالجة من قبل رئيس الحكومة، وسيتم حله في الأيام القريبة القادمة."
حسب أقوال الحاضرين في اللقاء، الذين شهدوا بأنه مر في أجواء جيدة جدا فإن سموتريتش اعتبر الإدارة جسما يمكن أن يعمل لسنتين، وفي نهايتها فعليا ستنقل كل صلاحيات الإدارة المدنية للوزارات الحكومية، وهكذا تصبح جسما زائدا. في اللقاء مع رؤساء السلطات وعد سموتريتش بأنه ينوي أن يعين في المستقبل مدنيين لرئاسة الإدارة المدنية ومكتب أعمال الحكومة في "المناطق"، وهي مناصب يشغلها، الآن، ضباط في الجيش.
جرى اللقاء في مكتب سموتريتش في مقر وزارة الدفاع، وقدرت مصادر أن قرار عقده بالذات هناك كان إعلاناً، بعد أن التقى رؤساء السلطات قبل أسبوع مع غالنت في الكنيست. على رأس إدارة الاستيطان يتوقع أن يقف يهودا الياهو، الذي أقام مع سموتريتش حركة رغافيم، وهي جمعية يمينية تدفع قدما بإنفاذ القانون ضد البناء الفلسطيني، وكان حتى الآن مدير عام المجلس الإقليمي بنيامين. لكن سموتريتش ليس الوحيد الذي يريد الدفع قدما بشرعنة البؤر الاستيطانية. أيضا الأحزاب الصهيونية الدينية و"قوة يهودية" طلبت في الاتفاقات الائتلافية بأن تكون موقعة على هذه الخطوة، ما أدى إلى انقسام الإجراء المستقبلي بين عدد من الوزراء. أول من أمس، بدأ يتحقق أحد هذه الأجزاء في الاتفاقات الائتلافية عندما صادقت الحكومة على تشكيل هيئة الاستيطان الشاب في وزارة النقب والجليل برئاسة اسحق فسرلاوف من حزب "قوة يهودية".

هكذا فإن شرعنة البؤر الاستيطانية، إذا تحققت، يتوقع أن تنقسم بين ثلاثة أجسام. مرحلة التسوية الرسمية ستكون في الإدارة المدنية التي حسب الاتفاقات الائتلافية خاضعة لسموتريتش.
في تنفيذ إقامة أو تطوير بنية تحتية سيكون هناك جسمان مشاركان. الأول هو وزارة الاستيطان برئاسة اوريت ستروك (الصهيونية الدينية) بوساطة لواء الاستيطان المسؤول عن تخصيص الأراضي في الضفة ومشاريع للبنى التحتية. الثاني هو قسم فسرلاوف الذي شكل، أول من أمس، تحت سلطة التخطيط والتطوير الزراعي التي نقلت إليه من وزارة الزراعة. "يدور الحديث عن ثورة ستزيد بشكل كبير نشاطات الوزارات. سأعمل على تسوية الاستيطان الشاب وإقامة البنى التحتية المناسبة للمستوطنات"، قال فسرلاوف بعد القرار.
إلى جانب شرعنة البؤر الاستيطانية فإن رؤساء السلطات في الضفة حصلوا من سموتريتش على عدد من التحديثات حول وعود أعطيت لهم. حسب أقوال بعضهم فإن سموتريتش أكد أن الأولوية العليا للحكومة الآن هي خطة نتنياهو ووزير العدل ياريف لفين لإضعاف جهاز القضاء. لذلك، ستؤجل لدورة الصيف التسهيلات الضريبية التي وعدت بها عدة مستوطنات في إطار اعتبارها مستوطنات مهددة.
مواضيع جوهرية أخرى من ناحية رؤساء السلطات هي مسألة الحواجز، التي حسب قولهم حدثت فيها اختناقات مرورية بعد أن تمت زيادة عدد التصاريح للعمال الفلسطينيين في إسرائيل وتوسيع الشوارع في الضفة. حسب أقوال جهات شاركت في اللقاء فقد قال سموتريتش، إنه ينوي إقامة منظومة نقل من مفترق تفوح إلى "غوش دان"، ومضاعفة عرض شارع 60 في الاتجاهين.

* * *

## خبير إسرائيلي: التقدير السائد في عمّان أن نتنياهو يسعى لإسقاط الملك

**ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21**

لم يكن سرّا أن الأوساط الأردنية لم ترحب بتشكيل الحكومة اليمينية الإسرائيلية في ضوء القطيعة التي شهدتها علاقات الجانبين في عهود بنيامين نتنياهو السابقة، ورغم زيارته الأخيرة إلى عمان ولقائه بالملك عبد الله الثاني، فإن محافل إسرائيلية مطلعة كشفت أن لقاءهما لم يفشل فحسب، لكن التقييم الأردني زاد قناعة بعدم التوافق مع نتنياهو.
زعم بنحاس عنبري المستشرق الإسرائيلي أن "التقدير السائد في عمان أن نتنياهو يخطط فعليا لإسقاط الملك عبد الله، وأنه يسعى لتغيير النظام في الأردن، ما سيتسبب في حلول نكبة جديدة، وترحيل الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، صحيح أن هذا يبدو مستبعدا في نظر الإسرائيليين في المرحلة الحالية، لكن الأردن الذي شهد موجتين كبيرتين من الهجرة، أولاهما نصف مليون لاجئ من العراق، وثانيهما مليون لاجئ من سوريا، قد يشهد موجة ثالثة من الهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية،

وفي هذه الحالة فإن الأمر لن يبدو بعيد المنال." وأضاف في مقال نشره موقع" زمن إسرائيل" أن "مما يزيد في التباعد الأردني الإسرائيلي ذلك الاستقبال الاحتفالي الذي أقامته المملكة من خلال بعض الزعامات القبلية على شرف خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، لأنه حتى وقت قريب كان شخصية غير مرغوب فيها في الأردن، وهذا في الأساس تصريح من الأردن بأنه لن يتسامح بالضغط على الفلسطينيين للهجرة من الضفة الغربية إليه."

وأوضح أن "التخوفات الأردنية تزايدت في ضوء ما تحدث به نتنياهو لشبكة (سي إن إن) عن ضرورة تجاوز القضية الفلسطينية بزعم توحيد القوى ضد إيران، زاعما أن السلام مع الفلسطينيين سيأتي بعد إتمام اتفاقات التطبيع، مؤكدا على غير العادة عدة مرات أنه ليست لديه نية لترحيل الفلسطينيين." وأشار إلى أن "القراءة الأردنية للتوجه الإسرائيلي أنه سيفضي إلى خلق توترات مع الفلسطينيين، وربما يؤدي إلى تهيئة الظروف لنكبة جديدة على حساب الأردن، وسقوط نظامه، وبغض النظر عن ما إذا كان التخوف حقيقيًا أم لا، فإن المهم أن التقييم الأردني عرف طريقه إلى الولايات المتحدة، في ضوء تحركات وزراء الحكومة المتطرفين أمثال إيتمار بن غفير من خلال اقتحاماته للمسجد الأقصى."

تتطابق هذه التقديرات الإسرائيلية المتشائمة من توتر العلاقة مع الأردن مع تحذيرات سابقة للملك عبد الله الثاني من أن "لدينا خطوطا حُمرا"، تشمل أي تغيير في الوضع الراهن في القدس، ما يؤكد أنها لم تكن عفوية، لأن الأردنيين يخشون أي تغيير مرتقب منذ فترة طويلة، في ضوء الربط القديم بين الأردن والقدس، وهو بنظر الكثيرين من عوامل الشرعية الحاكمة للأسرة الهاشمية، وأحد عوامل استقرار النظام. مع العلم أن قراءات إسرائيلية تؤكد أن ما يحصل في القدس من اقتحامات قد يؤدي إلى الإضرار باستقرار الدولة الأردنية من الداخل، ما يكشف عن إحباط من عدم تبني الحكومة الحالية سياسة مدروسة ومتوازنة تجاه الأردن، لأنها على الأرض ترتكب أفعالا يمكن تفسيرها على أنها تمس بمكانته في القدس، ومن شأنها أن تتسبب في عدم استقرار سياسي داخلي من شأنه أن يؤثر على المنطقة بأسرها.

* * *

## خبراء يحذرون: مئات آلاف المباني بالكيان لا يمكن أن تصمد أمام زلزال قوي

**ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية**

حذر خبراء من أن مئات الآلاف من المباني في كيان العدو لا يمكن أن تصمد أمام زلزال قوي. وبحسب صحيفة معاريف العبرية، قال مدير قسم البناء في معهد المقاييس في كيان العدو "بيني بروش": "60% من الشقق ليس لديها نظام أمني، و25% من الإسرائيليين (حوالي 2.4 مليون) لا يمكنهم الوصول إلى مساحة

محمية." وأكد "بروش" وهو خبير في حماية المباني، وكبير مهندسي الحماية في قيادة الجبهة الداخلية للعدو، بأن هناك مبانٍ خطرة وأي تأخير في تقويتها أو استبدالها، هو مثل ترك حفرة مفتوحة أو مكشوفة.

يظهر تقرير "مراقب الدولة" في كيان العدو، نُشر في تموز (يوليو) الماضي، أن 610 آلاف مبنى في الكيان تم بناؤها قبل عام 1980 ولا تفي بأي معايير للزلازل. وبحسب التقرير، وجد فحص عشوائي أجراه الموظفون في 44 سلطة محلية من أصل 256 سلطة موجودة، أن أكثر من 4800 مبنى معرضة لخطر الانهيار المباشر، في زلزال متوسط أو أعلى من متوسط. وفي تقرير "مراقب الدولة" لا يوجد سياسة موحدة من قبل الحكومة والسلطات المحلية للتعامل مع المباني الخطرة.

كما حذر رئيس قسم هندسة البناء في كلية الهندسة الأكاديمية "داغان باكون-مازور" :"إن الزلازل التي ضربت تركيا، على غرار الزلازل القوية التي حدثت في هذا البلد عام 1999، يجب أن تشغل لدينا ضوء التحذير الأحمر، حيث ركّز الزلزال هذه المرة على شمال الصدع السوري الأفريقي، ويمكن أن يحدث الزلزال القوي التالي جنوباً في منطقتنا أيضاً."

تظهر وثيقة نشرت في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، من قبل مركز الأبحاث والمعلومات في كنيست العدو، إلى عدم وجود حلول لسكان المبنى التي يتم الإعلان عن خطورتها، ويتم إخلاؤه فوراً، وأن السلطات المحلية غير ملزمة بإيجاد مأوى أو استئجار شقق بديلة، وليس لديها التزام محدد بشأن هذه القضية.

* * *

## الاحتلال يعيد إحياء مشروع مطار قلنديا الاستيطاني.. يقطع التواصل الفلسطيني

**ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21**

تواصل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرفة بزعامة بنيامين نتنياهو، الدفع قدما بالعديد من الخطط والمشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وهذه المرة مشروع استيطاني يستهدف منطقة مطار القدس الدولي الذي يطلق عليه مطار قلنديا . وأكدت صحيفة "إسرائيل اليوم" في خبرها الرئيس الذي أعده عدي كوهن أن "الائتلاف الحاكم في إسرائيل يعمل على الدفع قدما لخطة إقامة حي يهودي على أراضي مطار قلنديا (يطلق عليه الاحتلال عطروت)، الذي يضم نحو 9 آلاف دونم، والحي الاستيطاني معد في معظمه لجمهور الحريديم، ومخطط له في شمال القدس قرب مخيم اللاجئين قلنديا خلف الخط الأخضر ."وأوضحت أن "خطة الحي في "عطروت" تمتد على مساحة 1243 دونما، بعضها ملكية خاصة لمواطنين فلسطينيين، وتضم الخطة إضافة لشقق السكن نحو 350 ألف متر مربع من مناطق التجارة، العمل والسياحة ."

ولفتت الصحيفة، إلى أن "إسرائيل تعمل على دفع هذه الخطة موضع الخلاف قدما بعد نحو ثلاثة عقود امتنعت فيها عن تخطيط وتنمية أحياء استيطانية خلف الخط الأخضر، وذلك بسبب ضغوط دولية مورست على رئيس الوزراء نتنياهو، وخاصة من جانب الولايات المتحدة، لأن إقامة الحي الجديد سيقطع التواصل الإقليمي للأحياء الفلسطينية ويمنع توسعها ويمس بإمكانية تسوية سياسية في المستقبل ." وفي السنة الماضية، عادت الخطة لطاولة "اللجنة اللوائية" الإسرائيلية في القدس، "لكن إقرارها تأخر بسبب مطلب إجراء مسح محيطي، سينشر قريبا، وفي الأسبوع الأخير، جرت مداولات بمشاركة نتنياهو وممثلي كتل الائتلاف في موضوع إعادة الدفع بالخطة قدما، بل بعضهم تجول أمس في الأراضي المخصصة للبناء ."
وذكرت "إسرائيل اليوم"، أن "الجهود المتجددة للبناء في عطروت، تعزى بحسب أوساط ديوان رئيس الوزراء إلى العمليات التي وقعت في القدس مؤخرا، وكذلك للقرار الذي اتخذ في الكابينت لتعزيز الاستيطان ." وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، وصلت الخطة إلى إقرار "اللجنة اللوائية" للتخطي والبناء في القدس، وقبلت اللجنة مطالب وزارتي حماية البيئة والصحة لإجراء مسح محيطي بسبب مسببات التلوث التي أغلب الظن توجد في المكان، وإنهاء المسح الذي سيشق الطريق لإقرار الخطة، حيث أن إقامة الحي الاستيطاني سيتم في نيسان/أبريل القادم . وبحسب الصحيفة، جاء في وثيقة وزعت على مندوبي الكتل الذين شاركوا في الجولة في المكان، أن "إقرار بناء الحي سيساهم في الجانب الديمغرافي والاقتصادي بالقدس، كما أنه توجد مصلحة استراتيجية لأن البناء الاستيطاني هناك سيمنع التواصل الفلسطيني من رام الله إلى بيت لحم ."
حركة "السلام الآن" الإسرائيلية أكدت أن "الحكومة تدفع قدما بمستوطنة منعزلة وزائدة أخرى في قلب السكان الفلسطينيين، وبدلا من الاهتمام بالمصالح الأمنية والسياسية، فإن عصبة محمومة وعديمة المسؤولية تقبض على دفة الحكم تفرض علينا استمرار النزاع الدامي ."

* * *

## تقويض جهاز القضاء: شركة "هاتيك" ثانية تسحب أموالها من إسرائيل

**ترجمة: موقع عرب 48**

الحديث يدور عن شركة الهايتك الثانية التي تقوم بسحب أموالها من البنوك الإسرائيلية وتحويلها إلى الخارج، وذلك بعد شركة الهايتك العملاق "بابايا غلوبال"، التي قررت مؤخرا "إخراج جميع أموال الشركة من إسرائيل."

في ظل اتساع التحذيرات من التداعيات والتبعات الاقتصادية من خطة حكومة بنيامين نتنياهو، لإجراء إصلاحات في الجهاز القضائي، أعلنت شركة "ويز(WIZ) "، أنها ستسحب أموالها من إسرائيل إلى حسابات

بنكية في الخارج، ويأتي ذلك بعد أيام من إعلان شركة الهايتك العملاقة "بابايا غلوبال" وصندوقا رأس المال المجازف عن سحب أموالهم من البنوك بإسرائيل.

وذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"، اليوم الثلاثاء، أن قيمة أموال شركة "ويز" في البنوك الإسرائيلية تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، حيث تم اتخاذ هذه الخطوة على خلفية إدارة مخاطر الشركة بسبب حالة عدم اليقين في البلاد، بسبب خطة الإصلاحات في الجهاز القضائي وتقويض صلاحيات المحكمة العليا، وتأثير ذلك على الاقتصاد والمجتمع.

وأوضحت الصحيفة أن الحديث يدور عن شركة الهايتك الثانية التي تقوم بسحب أموالها من البنوك الإسرائيلية وتحويلها إلى الخارج، وذلك بعد شركة الهايتك العملاق "بابايا غلوبال"، التي قررت مؤخرا "إخراج جميع أموال الشركة من إسرائيل."

وأشارت الصحيفة أن مؤسس شركة "ويز" الإسرائيلية، ويدعى أساف رففورط فينون، من النشطاء البارزين والرائدين في حركة الاحتجاج في البلاد ضد خطة الإصلاحات بالجهاز القضائي التي يقودها وزير القضاء ياريف ليفين.

وبينت الصحيفة أنه منذ تأسيس "ويز"، تمكن أصحاب الشركة من جمع 600 مليون دولار، وبذلك بلغت قيمة الشركة نحو 6 مليارات دولار، وعليه ينظر إلى خطوة هذه الشركة في بالغ الأهمية، علما أنه وللمقارنة، تبلغ القيمة الصافية لشركة "بابايا غلوبال" 3.7 مليار دولار، حيث تأسست الشركة، التي يعمل بها نحو 600 شخص، في آذار/مارس 2020، وبعد عام واحد فقط بلغت قيمتها نحو 1.7 مليار دولار. وكذلك أعلن صندوقا رأس المال المجازف، DISRUPTIVE وDISRUPTIVE AI، للمستثمرين لديهم عن عزمهما إخراج أموال الصندوقين إلى خارج إسرائيل. ويدير الصندوقان معا 250 مليون دولار.

وسبق ذلك، أن نشر بنك HSBC البريطاني، أكبر بنك في أوروبا، أيضا مراجعة حذر فيها من عواقب خطة الإصلاحات في الجهاز القضائي الإسرائيلي، وأوضح في مراجعته أنه يرى استمرار انخفاض الدولار مقابل الشيكل، ويتوقع أن يصل سعر صرف الدولار في نهاية العام 3.20 شيكل. وأضاف البنك في تقديراته "نعتقد أنه من المستحيل تجاهل آخر التطورات السياسية بشكل كامل، فقد تؤثر خطة إصلاح جهاز القضاء على الإطار المؤسسي، وقد تؤدي إلى تدهور في بيئة الاستثمار مما يثقل على العملة الإسرائيلية."

* * *

# تقارير

## الاحتلال يضغط على الاتحاد الأوروبي لتجميد تمويل المدارس الفلسطينية

**ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21**

يضغط الاحتلال الإسرائيلي، على الاتحاد الأوروبي لتجميد تمويل المدارس الفلسطينية بزعم أن المناهج الفلسطينية تروج لمحتوى ينشر "معاداة السامية." وذكرت صحيفة" **يديعوت أحرنوت** "في تقريرها أن وزير الشتات في حكومة الاحتلال اليمينية، عميحاي شيكلي من حزب الليكود بعث برسالة إلى سفراء دول الاتحاد الأوروبي في تل أبيب دعاهم فيها إلى دراسة تجميد تمويل المؤسسات التعليمية الفلسطينية التي تعزز ما وصفه بالمحتوى المحرّض. وقدم الوزير اليميني، تقريرا أعدته وزارته باللغات العبرية والإنجليزية والفرنسية يوضح أنه في الأراضي الفلسطينية التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة شهدت إقامة أنشطة "تعليمية" بهدف تمجيد وإشادة بالشهيد خيري علقم منفذ عملية إطلاق النار في بيت حنينا في القدس المحتلة. وأضافت الصحيفة أن "هذه الأنشطة مشابهة لكثير مما يقام أحيانا في المؤسسات التعليمية والمدارس والجامعات الفلسطينية تكريما للمقاومين الذين قتلوا جنودا ومستوطنين في هجمات مسلحة." وأوضح التقرير الإسرائيلي أن "التلاميذ الفلسطينيين لوّحوا خلال هذه الأنشطة بصورة الشهيد خيري علقم في جميع المدارس الفلسطينية في مدن الخليل ورفح وخان يونس ودير البلح، وتم توثيق المعلمين والطلاب يوزعون الحلويات، ويحتفلون بنتائج العملية، وزعم الوزير الإسرائيلي أن ما وصفها بـ"الأدلة الصادمة"، تؤكد الحاجة الماسة إلى إجراء فحص لتجميد تمويل الاتحاد الأوروبي للمؤسسات التعليمية الفلسطينية التي تستخدم المواد التعليمية لتشجيع معاداة السامية والتحريض المنهجي على قتل المحتلين."

ليست المرة الأولى التي تحرّض فيها دولة الاحتلال على المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية الفلسطينية، لكنها أولى خطوات الحكومة اليمينية الجديدة ضد النظام التعليمي الفلسطيني، خاصة عقب عملية القدس الفدائية، مع العلم أن الكتب المدرسية الفلسطينية تمت طباعتها في رام الله من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بين عامي 2016-2018، لكنها تدرس في كل الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين- الأونروا، والمدارس الخاصة. وتأتي الخطوة الإسرائيلية لتعزيز بعض التوجهات الأوروبية الأخيرة التي أبدت استجابتها لضغوط الاحتلال ومجموعاته الضاغطة في دول الاتحاد الأوروبي لوقف تمويل طباعة الكتب الدراسية الفلسطينية، مما يدعو للقلق إزاء جهود بعض الأطراف في البرلمان الأوروبي لتقديم مزاعم واعتداءات كاذبة ضد الأطفال والمؤسسات الفلسطينية ووكالة الغوث الأونروا، فضلا عن التوجهات الأوروبية لتسييس المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، ما يشكّل سابقة خطيرة، وبعكس انحيازًا مروعًا لمواقف الاحتلال.

* * *

## إسرائيل" متخوفة من إدراجها في قائمة الأمم المتحدة للدول الفاسدة

**ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21**

كشفت أوساط سياسية إسرائيلية عن "وثيقة أعدها مكتب المستشار القانوني للحكومة حذرت من فتح الأمم المتحدة تفتيشا على إسرائيل في ما يتعلق بمدى التزامها بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، تمهيدا لمناقشة الصلاحيات القانونية التي حصل عليها إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي، وأعرب المكتب عن قلقه بشأن هذا التحرك، لأن هناك خوفًا كبيرًا من التورط السياسي والحزبي في نشاط شرطة الاحتلال.

ليئور كينان المراسل القانوني لـ"القناة 13"، أكد أنه "استعدادًا لإقرار بنود قانون الصلاحيات لـ بن غفير، فقد تم استلام طلب نيابة عن الأمم المتحدة التي تجري فحصًا بشأن امتثال إسرائيل للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وقال المستشار القانوني إن هناك خوفًا كبيرًا من التورط السياسي في أنشطة الشرطة، وقد تم تلقي الطلب من فريق الأمم المتحدة كجزء من التفتيش الروتيني في ما يتعلق بامتثال إسرائيل لشروط الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وطُلب منهم الموافقة على توفير معلومات عن مدى قانونية تشريعات بن غفير، ومدى إمكانية أن يكون لها تأثير على النظام القضائي وسيادة القانون." وأضاف في تقريره أن "هذه المرحلة الأولى من إجراءات التدقيق الروتينية التي تقوم فيها الدول الأعضاء بمراجعة بعضها، وتم توجيه الأسئلة من الأمم المتحدة لوزارة القضاء الإسرائيلية، للتأكد مما يشاع في وسائل الإعلام حول فرضية انسجام أو تعارض تشريعاتها الأخيرة بمدى التزامها بمعاهدة مكافحة الفساد، كما أنهم حذروا في الاستشارات القانونية من أن إضعاف جهاز الشرطة بناء على قانون بن غفير قد يستفز المنظمات الدولية لطرح الأسئلة، وتمرير الانتقادات."

وأشار إلى أن "قانون بن غفير احتوى العديد من بنود تبعية مفوض الشرطة له، وتوسيع صلاحياته، رغم أن مكتب المستشار القانوني أعرب عن معارضة شديدة لهذه البنود، وهناك خوف كبير من المشاركة السياسية والحزبية في أنشطة الشرطة الميدانية، وإمكانية تأثيرها السلبي في أكثر المجالات حساسية في ما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية."

مكتب بن غفير ردّ على هذه التخوفات القانونية بالقول إن "المستشار القانوني لا يفهم أن هناك حكومة منتخبة في إسرائيل، وأن الوزير ينبغي أن يكون له دور في مكتبه، ولا توجد دولة ديمقراطية في العالم لا يتلقى فيها مفوض الشرطة تعليمات من المستوى السياسي أو من المسؤولين المنتخبين، فقط في إسرائيل باعتبارها واحدة من جمهوريات الموز، متهكماً."

يشكل هذا التحرك الأممي الجديد ضد دولة الاحتلال بوابة جديدة لإزعاجه بعد جملة من القرارات والتصويتات الأخيرة التي شهدتها المنظمة الأممية ضدها، وأهمها أن هناك أساسًا معقولاً للتوصل إلى استنتاجات بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفقًا للقانون الدولي، بسبب كونه دائما، وبسبب سياسة الضم الفعلية للحكومة الإسرائيلية، التي يمكن اعتبارها جريمة حرب وفقًا للقانون الدولي. لكن الاتهام الجديد الذي يتم إنضاجه لدى الأوساط القانونية في الأمم المتحدة بشأن عدم التزام دولة الاحتلال باتفاقية مكافحة الفساد قد يأخذها إلى جهة الدول الدكتاتورية غير النظامية، بجانب اتهام المنظمة الدولية لها بمصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستغلالها لمواردها الطبيعية، وبناء المستوطنات، فضلا عن إجراءات المصادرة والهدم والتهجير، وتقييد البناء الفلسطيني في شرق القدس، وإهمال البنية التحتية والظروف المعيشية.

* * *